

Distr.: General
16 May 2019
Arabic
Original: English

الجمعية العامة مجلس الأمن



مجلس الأمن
السنة الرابعة والسبعون

الجمعية العامة
الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة
البند ٥ من جدول الأعمال
الأعمال الإسرائيلية غير القانونية في القدس الشرقية المحتلة
وبقية الأرض الفلسطينية المحتلة

رسائل متطابقة مؤرخة ٥ أيار/مايو ٢٠١٩ موجهة إلى الأمين العام ورئيسة الجمعية العامة ورئيس مجلس الأمن من المراقب الدائم لدولة فلسطين لدى الأمم المتحدة

أكتب إليكم اليوم بشعور يغلب عليه الإلحاح ويعاني من الحنة لأناشد المجتمع الدولي باتخاذ إجراءات فورية لوقف الأعمال الوحشية والإجرامية التي لا تزال ترتكبها إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، ضد الشعب الفلسطيني.

والمؤلم هو أن ما نشهده اليوم بات مألوفاً إلى حد كبير. فمرة أخرى، نشهد وحشية الاعتداءات العسكرية الإسرائيلية ضد السكان المدنيين الفلسطينيين العزل والمحاصرين في قطاع غزة. ومرة أخرى، تقوم الطائرات الحربية والدبابات الإسرائيلية بقصف المناطق المدنية، عمداً وبصورة عشوائية، موقعة قتل وجرحى في صفوف الأبرياء من الأطفال والنساء والرجال، وملحقة الأضرار والدمار بالممتلكات المدنية ومروعة السكان بأسرهم.

ومرة أخرى، وعشية رمضان، يُحرم شعبنا من أن ينعم بالسلام وبركات هذا الشهر الكريم ويُجبر عوض ذلك على تحمّل مزيد من المعاناة وتلقي الصدمات النفسية في وقت تمنع السلطة القائمة بالاحتلال في مواصلة دورات حروبها من دون هوادة. ومرة أخرى، تحزن الأسر جداداً على فقدان أحبائها لها جراء هذا الاحتلال الإجرامي.

وحتى لحظة كتابة هذه الرسالة، تأكّد سقوط ٢٣ قتيلاً فلسطينياً، بينهم أطفال ونساء وحوامل، ورجال منذ بدء العدوان يوم الجمعة ٣ أيار/مايو ٢٠١٩. وأصيب أكثر من ٢٠٠ مدني آخر بجروح على يد قوات الاحتلال الإسرائيلية.

ولا يزال العديد مصابين بجروح بالغة نتيجة لإطلاق النار بالذخيرة الحية على المتظاهرين المدنيين والعاملين الطبيين والصحافيين في مسيرة العودة الكبرى التي تُظمت يوم الجمعة احتجاجاً على الغارات



الجوية والقصف بالدبابات التي طالت مناطق عدة بينها مخيم البريج للاجئين ومخيم المغازي للاجئين وبيت لاهيا ومنطقتي رمال والشجاعية في مدينة غزة. واستهدفت مئآت الغارات الجوية وعمليات القصف بالدبابات الإسرائيلية هذه المناطق المدنية المكتظة بالسكان، فأصابت المنازل والمباني السكنية والمدارس وسيارات الإسعاف، وأوقعت قتلى وجرحى وألحقت دمارا ونشرت الخوف والدعر بين السكان المحاصرين الذين طالت معاناتهم.

لا يمكن للمجتمع الدولي أن يظل صامتا في حين تمنع إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، في ارتكاب هذه الجرائم ضد الشعب الفلسطيني القابع تحت احتلالها وحصارها. ويجب صون الالتزامات بموجب القانون الدولي، بما فيها القانون الدولي الإنساني والالتزام بضمان حماية السكان الذين يعيشون تحت الاحتلال، واحترامها من دون استثناء.

إن استهداف المدنيين والممتلكات المدنية، وإيقاع قتلى وجرحى بين المدنيين والعقاب الجماعي الواسع النطاق للسكان المدنيين الفلسطينيين في غزة، تشكل بوضوح خروقات خطيرة لاتفاقية جنيف المتعلقة بحماية المدنيين في وقت الحرب، وجرائم حرب يجب على المسؤولين الحكوميين والعسكريين والأفراد الإسرائيليين أن يتحملوا كامل المسؤولية عنها.

إننا ندعو المجتمع الدولي، ولا سيما مجلس الأمن، إلى العمل فورا من أجل إيقاف العدوان الإسرائيلي على غزة بجميع أشكاله، سواء الهجمات العسكرية أو الحصار العقابي والوحشي وغير القانوني الذي تفرضه السلطة القائمة بالاحتلال منذ ١٢ سنة. إننا مدركون للجهود التي تبذلها مصر والأمم المتحدة، من خلال العمل مع المنسق الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط نيكولاوي ملادينوف، لخفض تصعيد الوضع وكفالة الامتثال لاتفاقات وقف إطلاق النار ذات الصلة. بيد أن ذلك لا يعفي مجلس الأمن من القيام بواجبه بموجب ميثاق الأمم المتحدة بصون السلام والأمن الدوليين.

ويجب على مجلس الأمن أن يتحرك لمنع مزيد من التصعيد، ولضمان الحماية الدولية للشعب الفلسطيني الذي يعيش تحت هذا الاحتلال الإسرائيلي غير القانوني، ومحاسبة إسرائيل على هذه الجرائم وعلى كل الجرائم التي تمنع في ارتكابها في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية.

إن المسألة هي الخطوة الأولى لإنهاء هذا الإفلات المشين والمتهور من العقاب. لذا، فنحن ندعو مرة أخرى المحكمة الجنائية الدولية إلى الشروع من دون تأخير في إجراء تحقيق رسمي في هذه الجرائم طالما سعت إليه القيادة الفلسطينية. لقد حان الوقت بالتأكيد كي يتخذ المجتمع الدولي تدابير جادة وملموسة وجماعية لإنهاء كل أشكال الاعتداءات الإسرائيلية على الشعب الفلسطيني. فالهجمات العسكرية ضد المدنيين والحصار والاستعمار والتشريد وسلب الممتلكات والسجن والعمل المستمر على نزع الصفة الإنسانية عن شعبنا، كلها أعمال غير قانونية ولا إنسانية يجب إنهاؤها.

بيد أن ذلك يتطلب اتخاذ إجراءات فورية وفقا للقانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة وتقديم دعم ملموس إلى الشعب الفلسطيني في كفاحه الطويل من أجل تحقيق تطلعاته الوطنية وإحقاق حقوق الإنسان المتعلقة به غير القابلة للتصرف، بما فيها حقه في تقرير المصير وفي الاستقلال. إننا نحثكم على العمل الآن لإنقاذ أرواح المدنيين الأبرياء، وإنقاذ بوادر تحقيق السلام واستعادة الثقة في النظام الدولي المستند إلى قواعد، ولا سيما في مجلس الأمن.

وتأتي هذه الرسالة عطفاً على الرسائل السابقة البالغ عددها ٦٦٤ رسالة، التي وجهناها إليكم بشأن الأزمة المستمرة في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، التي تشكل أرض دولة فلسطين. وتشكل تلك الرسائل، المؤرخة من ٢٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠ (A/55/432-S/2000/921) إلى ١ نيسان/أبريل ٢٠١٩ (A/ES-10/816-S/2019/284)، سجلاً أساسياً للجرائم التي ترتكبها إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، بحق الشعب الفلسطيني منذ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠. ويجب أن تُحاسب إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، على جميع جرائم الحرب هذه وعلى أعمال إرهاب الدولة والانتهاكات المنهجية لحقوق الإنسان التي تُرتكب بحق الشعب الفلسطيني، ويجب تقديم الجناة إلى العدالة.

أرجو ممتناً تعميم نص هذه الرسالة باعتبارها وثيقة من وثائق الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة للجمعية العامة، في إطار البند ٥ من جدول الأعمال، ومن وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) رياض منصور

سفير

المراقب الدائم لدولة فلسطين لدى الأمم المتحدة